



قرار رقم

٩٤٧٩

الزام مصانع تكرير وتعبئة المياه اجراء فحوصات دورية لمنتجاتها

ان وزير الصناعة،

بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ (تشكيل الحكومة)،

بناء على القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ (إحداث وزارة الصناعة)،

بناء على المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملوكها)،

بناء على المرسوم رقم ٥٢٤٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ (تصنيف المؤسسات الصناعية)،

بناء على المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ (تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها)،

بناء على المرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١١ (الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية)،

بناء على القرار رقم ٩١٦٣/٢٠٢١/١١/١٥ الصادر عن وزير الصناعة (الشروط

والمواصفات الفنية لتجهيز محطات تكرير وتعبئة مياه الشرب)،

وحفظاً على السلامة العامة ومنعاً لانتشار الأمراض والتزاماً بالأحكام القانونية النافذة والشروط المفروضة،

بناء على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة،

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى:** على جميع مصانع تكرير وتعبئة المياه (غالونات أو قوارير بكلفة أحجامها) إجراء فحص عاجل لمنتجاتها وعلى نفقة في معهد البحوث الصناعية خلال فترة ثلاثة أسابيع من تاريخ صدور هذا القرار وإيداع النتائج وزارة الصناعة.

**المادة الثانية:** على جميع المصانع المذكورة إجراء فحوصات شهرية لمنتجاتها لدى معهد البحوث الصناعية وإيداعها النتائج.

**المادة الثالثة:** كل مصنع يثبت أن طرق التصنيع لديه وأو منتجاته لا تستوفي الشروط ولا تتطابق مع المواصفات اللبنانية النافذة ستتخذ الإجراءات المناسبة بحقه التي يمكن أن تصل حتى الإغفال وإحالة أصحاب العلاقة على القضاء.

**المادة الرابعة:** ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره.

٢٠٢٢/٢/٢٥



يبلغ إلى:

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء/جريدة الرسمية

- وزارة الداخلية والنيليات

- وزارة الطاقة والمياه

- وزارة الصحة العامة

- وزارة البيئة

- معهد البحوث الصناعية

- مؤسسة المقايسين والمواصفات اللبنانية

- المصلح العقارية والإليكترونية في وزارة الصناعة